



زينب قرواني

دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية
أستاذة زائرة بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

هاجس التحديث الإداري والترابي في ظل المتغيرات المجتمعية

تقديم

الدكتور محمد طالب

أستاذ التعليم العالي
كلية العلوم القانونية والسياسية،
جامعة الحسن الأول
سطات

الدكتور علي موسى هوساوي

عميد الدراسات العليا بجامعة أفريقيا
الفرنسية العربية-الفرع الثالث
أستاذ مناهج البحث في العلوم الإدارية
والإعلامية بالجامعة الإسلامية بمينيسوتا
مستشار متعاون سابق في إدارة المحتوى الكتابي
بمكتب خبراء الإدارة والتقنية التابع لجامعة الملك خالد.

الفهرس

1	مقدمة.....
14	المبحث الأول: التحديث الإداري بين الضغوط الدولية والهاجس الوطنية.....
14	المطلب الأول: الدواعي الدولية المؤثرة في تحديث الإدارة العمومية.....
15	الفرع الأول: تحديث الإدارة العمومية وتحديات العولمة.....
15	الفقرة الأولى: العولمة بين المفهوم والمبادئ.....
17	الفقرة الثانية: العلاقة التكاملية بين العولمة ومطلب تحديث الإدارة.....
19	الفرع الثاني: تأثير البنيات الاقتصادية الدولية في التحديث الإداري.....
19	الفقرة الأولى: تأثير المؤسسات النقدية الدولية على الإدارات العمومية.....
23	الفقرة الثانية: تأثير الشركات المتعددة الجنسية على السياسات العمومية.....
26	المطلب الثاني: التحولات الوطنية الضاغطة لتحديث الإدارة.....
27	الفرع الأول: التحديث الإداري في ضوء المفهوم الجديد للسلطة.....
27	الفقرة الأولى: مقومات ومبادئ التحديث في ظل المفهوم الجديد للسلطة.....
29	الفقرة الثانية: بلورة التحديث الإداري في المفهوم الجديد للسلطة.....
31	الفرع الثاني: المدخلات الوطنية للتحديث الإداري.....
31	الفقرة الأولى: المتغير: السياسي، الاجتماعي والاقتصادي.....
36	الفقرة الثانية: المتغير الثقافي والأخلاقي.....
41	المبحث الثاني: سوسيولوجيا الإدارة العمومية في ظل التحديث الإداري.....
42	المطلب الأول: المؤشرات المرضية للمكون الإداري.....
42	الفرع الأول: الاختلالات الإدارية والإجرائية.....
42	الفقرة الأولى: العوائق التنظيمية.....
47	الفقرة الثانية: العوائق الإجرائية والمسطرية.....
51	الفرع الثاني: الاختلال التديبيري والأخلاقي.....
51	الفقرة الأولى: المعوقات التديبيرية للإدارة العمومية.....
56	الفقرة الثانية: الخلل الأخلاقي على المستوى الإداري.....
60	المطلب الثاني: الواقع التديبيري على مستوى الإدارة الإلكترونية.....
60	الفرع الأول: من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.....
61	الفقرة الأولى: الإدارة الإلكترونية بين المفهوم والنجاعة.....

- 65.....الفقرة الثانية، مركّزات الإدارة الإلكترونية بالإدارة المغربية
- 67.....الضلع الثاني، مظهرات الإدارة الإلكترونية بالإدارة العمومية
- 68.....الفقرة الأولى، كرونولوجيا سياسة تدبير الإدارة الإلكترونية بالمغرب
- 71.....الفقرة الثانية، تحديات الإدارة الإلكترونية بالإدارة العمومية
- 77.....المبحث الأول، اعتماد السياسة العمومية على تدبير عمومي حديث
- 77.....المطلب الأول، المقاربة المفاهيمية وأسس التطبيق التدبير العمومي الحديث بين المفهوم والنجاعة
- 78.....الفقرة الأولى، مفهوم التدبير العمومي الحديث
- 79.....الفقرة الثانية، تمييز التدبير العمومي الجديد عن المصطلحات المتشابهة
- 83.....الضلع الثاني، أسس وتطبيقات التدبير العمومي الجديد
- 84.....الفقرة الأولى، أسس التدبير العمومي الجديد
- 86.....الفقرة الثانية، تطبيقات التدبير العمومي الحديث على المستوى الدولي
- 89.....المطلب الثاني مظاهر التدبير العمومي الحديث على المستوى الوطني
- 89.....الضلع الأول، الآليات التدييرية الإدارية الحديثة
- 90.....الفقرة الأولى، مبدأ الشراكة في العملية التدييرية الإدارية
- 94.....الفقرة الثانية، الافتتاح آية حديثة للتقييم
- 98.....الضلع الثاني، استراتيجيات التدبير العمومي الجديد
- 98.....الفقرة الأولى، استراتيجية التسويق العمومي
- 101.....الفقرة الثانية، تدبير عمومي مركّز على النتائج
- 104.....المبحث الثاني، عقلنة التدبير البشري والمالي بالإدارة العمومية
- 104.....المطلب الأول، تحديث تدبير الموارد البشرية
- 105.....الضلع الأول، نهج سياسة التدبير التوقعي للموارد البشرية
- 105.....الفقرة الأولى، التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية
- 110.....الفقرة الثانية، التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات
- 114.....الضلع الثاني، التدبير الحديث للموارد البشرية
- 114.....الفقرة الأولى، تحديث المسار التكويني للموارد البشرية
- 119.....الفقرة الثانية، التدبير الحديث لعملية تحفيز الموارد البشرية
- 123.....المطلب الثاني، التدبير الحديث للجانب المالي
- 123.....الضلع الأول، المنظومة المالية بين هشاشة التدبير وطرق التقويم
- 124.....الفقرة الأولى، مظاهر هشاشة التدبير في المجال المالي

- 127.....الفقرة الثانية، المصادر التدبيرية للمالية العمومية
- 131.....الضرع الثاني، تحديث المالية العامة القائمة على النتائج
- 132.....الفقرة الأولى، تعريف ومنطلقات الميزانية النتائجية
- 135.....الفقرة الثانية، الآليات الحديثة للميزانية المرتكزة على النتائج
- 143.....خلاصة القسم الأول
- 148.....المبحث الأول، الميثاق الوطني للاتمرکز الإداري الرهانات والتحديات
- 149.....المطلب الأول، لتقعيد القانوني والواقعي للاتمرکز الإداري
- 150.....الضرع الأول، سياق اعتماد منظومة اللاتركيز الإداري
- 150.....الفقرة الأولى، دسرة نظام اللاتركيز الإداري
- 152.....الفقرة الثانية، النصوص التنظيمية للاتمرکز الإداري
- 158.....الضرع الثاني، تحديث المرسوم إلى ميثاق وطني للاتركيز الإداري
- 159.....الفقرة الأولى، الإطار المرجعي للميثاق الوطني للاتمرکز الإداري
- 163.....الفقرة الثانية، البعد الاستراتيجي لميثاق اللاتمرکز الإداري
- 166.....المطلب الثاني، تجليات التحديث على مستوى ميثاق اللاتمرکز الإداري
- 166.....الضرع الأول، الآليات التدبيرية الحديثة المتضمنة في ميثاق اللاتركيز
- 167.....الفقرة الأولى، الميثاق الوطني وتبني لجان حكماية للتدبير
- 172.....الفقرة الثانية، الآلية التدبيرية الحديثة، التخطيط والتقييم
- 174.....الضرع الثاني، التحديث اللامركزي على المستوى العلانقي للبنيات الإدارية
- 174.....الفقرة الأولى، البعد العلانقي للإدارات المركزية والمصالح اللاممركزة
- 177.....الفقرة الثانية، المركز والعلاقة التناسقية للمصالح اللاممركزة
- 179.....المبحث الثاني، البنيات التدبيرية الداعمة لسياسة اللاتمرکز الإداري
- 179.....المطلب الأول، الجهة بنية لبلورة سياسة اللاتمرکز
- 180.....الضرع الأول، السياسة الجهوية من المتغير إلى الثابت
- 180.....الفقرة الأولى، السياسة الجهوية ومسار التغيير
- 184.....الفقرة الثانية، المبادئ والركائز الدستورية المعززة للجهة
- 189.....الضرع الثاني، تجليات مبدأ التدبير الحر لمؤسسة الجهة
- 189.....الفقرة الأولى، تحديث مؤهلات الجهة في مجال التدبير
- 192.....الفقرة الثانية، الإمكانيات البشرية والمالية لتحديث قدرات الجهة
- 197.....المطلب الثاني، النوالي مؤسسة تدبيرية علانقية في اللاتمرکز الإداري

- الفرع الأول: مؤسسة الوالي بين التقنين والتوظيف 198
- الفقرة الأولى: المقاربة التقنية لمؤسسة الوالي 198
- الفقرة الثانية: الوظائف المخولة لمؤسسة الوالي 201
- الفرع الثاني: الوالي وتحقيق مبدأ الالتقائية 204
- الفقرة الأولى: الوالي والتدبير التعاقدي للمصالح اللامركزية 204
- الفقرة الثانية: المبدأ العلائقي بين الوالي ورئيس الجهة 206
- المبحث الأول: استراتيجية التدبير الحديث للنموذج التنموي وتداعيات كورونا 210
- المطلب الأول: التدبير الرشيد للنموذج التنموي الجديد 210
- الفرع الأول: التدبير الحديث للنموذج التنموي 211
- الفقرة الأولى: الوضعية التدييرية الراهنة للتنمية 211
- الفقرة الثانية: تبني مرجعيات التدبير الحديثة لنموذج تنموي 214
- الفرع الثاني: الأساسيات الحديثة لتفعيل النموذج التنموي 217
- الفقرة الأولى: الرقميات رافعة للتحويل التنموي 218
- الفقرة الثانية: اعتماد جهاز إداري مؤهل 220
- المطلب الثاني: التدبير المركزي الحديث لجائحة كوفيد-19 223
- الفرع الأول: السياق العام لجائحة كوفيد-19 224
- الفقرة الأولى: أزمة كوفيد 19 وسؤال التدبير 224
- الفقرة الثانية: التدابير القانونية الحديثة الاستثنائية لجائحة كورونا 227
- الفرع الثاني: التدبير المركزي لكوفيد 19 229
- الفقرة الأولى: تدبير الجائحة بين المصالح اللامركزية والدولة 230
- الفقرة الثانية: صعوبات تفعيل الميثاق في ظل الجائحة 234
- المبحث الثاني: سياسة التحديث بين آفاق التفعيل وآلية التدبير 237
- المطلب الأول: الفلسفة التدييرية الحديثة لتقويم اللاتمركز الإداري 237
- الفرع الأول: العناصر المحورية الالتزامية لتجديد الفعل العمومي 238
- الفقرة الأولى: القطاع المجالي تدبير جديد لصياغة الفعل العمومي 238
- الفقرة الثانية: البعد التشاركي للفعل العمومي 242
- الفرع الثاني: التعاقد دعامة حديثة لتقوية اللاتركيز 244
- الفقرة الأولى: المقاربة التعاقدية لتحديث السياسات العمومية 245
- الفقرة الثانية: الثقافة التعاقدية بين التقليد والتحديث 247

المطلب الثاني: المبادئ الراقعة لتعزيز التحديث الإداري والترابي	250
الفرع الأول: ربط المسؤولية بالمحاسبة لتقوية التدبير الحديث	251
الفقرة الأولى: مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة: المفهوم والأهداف	251
الفقرة الثانية: ضوابط تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة	255
الفرع الثاني: تفعيل المقاربة التشاركية في التدبير العمومي	258
الفقرة الأولى: تدبير حديث مركّز على المقاربة التشاركية	258
الفقرة الثانية: قيم المواطنة لترسيخ تدبير إداري وترابي حديث	262
خلاصة القسم الثاني	265
خاتمة عامة	267
المراجع	275
الفهرس	305

زينب قرواني

• دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية
• أستاذة زائرة بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
• عضوة بمراكز للدراسات والأبحاث دولية ووطنية
• المساهمة في تنظيم عدة ندوات علمية دولية ووطنية
• صدر للباحثة عدة أبحاث ومقالات علمية منشورة بمجلات محكمة ورقة والكترونية



هذا الكتاب

يمنح الباحثين والقراء فكرة تهتم مجال التدبير الحديث من الاستقلال إلى ما بعده سواء في المرحلة الحسنية أو المرحلة الانية أي المرحلة المحمدية. وقد منح عنوان المؤلف هاجس التحديث الإداري الذي ينعكس بشكل مباشر على المجال الترابي، لذلك تجد أن مصطلح هاجس الذي هو بداية من عنوان المؤلف لا نقصد به الخوف من التدبير، إذ يبقى المراد منه، تلك الأفكار والصور التي ترد على العقل والتي يكون فيها مبدأ التأثير والتأثر والتي اوردناها في العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية، حتى تصقل وبالتالي تستقر تلك الأفكار على شكلها الواقعي التطبيقي.

ولأن هاجس التحديث استقر بجانب المؤثرات فتم الانكباب على المتغيرات التي عاشها المغرب بين اصدار ميثاق اللاتمرکز الإداري والنموذج التنموي والمحطة التي غيرت ملامح هاجس التحديث وهي آفة فيروس كورونا، الذي خلق هاجس آخر يوافق وهاجس التحديث مع الواقع الإداري والترابي للمملكة.

مكتبة دار السلام



الثن: 100 درهم



الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 23
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : lib.darassalam@yahoo.fr